دور الاقتصاد الاخضر في الحد من البطالة وتخفيض نسبة الفقر مع إشارة الى العراق
دراسة تحليلية

م.د. حافظ جاسم عرب المولى
مدرس
كلية الادارة والاقتصاد - جامعة نوروز

المستخلص

يطرح المجتمع الدولي اليوم الاقتصاد الأخضر نموذجاً للتغلب على الأزمات العالمية المتزامنة والمترابطة التي شهدها العالم خلال السنوات القليلة الماضية، من خلال استثمار رؤوس الأموال في القطاعات الخضراء، ويهدف البحث إلى التعرف على الاثار المتوقعة لعملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر وخاصة فيما يتعلق بظاهرتي البطالة والفقر، وقد تم التوصل إلى أن الاقتصاد الأخضر يعتبر من النماذج الإقتصادية التي تعمل على القضاء على ظاهرة البطالة والتي أصبحت من الظواهر الملازمة لمعظم الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك من خلال استحداث الوظائف الخضراء، ومن جانب اخر تؤكد معظم الدراسات في مجال الاقتصاد الأخضر بكونه العامل الحاسم في تخفيف ظاهرة الفقر وتحسين حياة البشر، ونرى إمكانية تطبيق نموذج الاقتصاد الأخضر في العراق، لكون أن العراق يمتلك كل المقومات المالية والبشرية والطبيعية والتي تشكل الأرضية المناسبة لتطبيق الاقتصاد الأخضر لغرض القضاء على البطالة وتخفيف حدة الفقر في المجتمع العراقي، مع الحفاظ على فرصة الأجيال القادمة للعيش برفاهية .الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر- الوظائف الخضراء- البطالة – الفقر.

مقدمة

بدا تداول مصطلح الاقتصاد الأخضر بشكل شائع هذه الأيام وقد يتساءل البعض من أين جاء هذا المصطلح ؟ فمصطلح الأقتصاد الأخضر جاء أساساً من الربط بين الإقتصاد والبيئة وما تحتويه من مصادر مثل المياه والأراضي الزراعية والغابات والنفط والهواء وغيرها، لقد نالت عملية تحول الأقتصاد من صورته الحالية المعتمدة على نظرية النمو المادي المضطرد، إلى الاقتصاد الأخضر الصديق للبيئة والذي يطلق عليه النمو المتوازن، والذي يأخذ في الإعتبار المتطلبات البيئية للنمو الأقتصادي والحفاظ على البيئة من التدهور والحفاظ على الموارد من الإستنزاف والنضوب لما فيه مصلحة الأجيال القادمة، وقد إحتل هذا الموضوع أهمية كبيرة لدى علماء الإقتصاد منذ ثمانينات القرن الماضي، ومن الأمور التي أدت إلى زيادة الإهتمام بهذا الموضوع هو ثلاثة أمور أساسية هي الأزمة المالية التي تعرضت لها معظم الاقتصادات والتغير المناخي وأزمة الغذاء والمياه، وتؤكد الدراسات الأقتصادية الحديثة على أن التدهور البيئي والتغيرات المناخية سوف تؤدي إلى إنخفاض الإنتاج ومعدلات النمو وزيادة معدلات الفقر وتدهور الموارد الطبيعية، وبناءً على ذلك أصبحت عملية تخضير الإقتصاد ضرورة لابد منها، حيث أكدت معظم التجارب العالمية في هذا المجال إلى أن التحول إلى الأقتصاد الأخضر سوف يؤدي إلى توليد فرص عمل جديدة مما يساهم في تخفيض نسبة البطالة وكذلك تخفيض نسبة الفقر من خلال إرتفاع مستويات الدخل وزيادة معدلات النمو الإقتصادي، وزيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتخفيض نسبة الإنبعاثات المضرة بالبيئة والتي تؤدي إلى التغيرات المناخية والإحتباس الحراري، وقد يساعد التحول إلى الإقتصاد الأخضر في الانتقال إلى اتجاه جديد في التنمية يؤمن الاستدامة والاستقرار في البيئة كما في الإقتصاد، حيث تتمحور المبادئ الأساسية للإقتصاد الأخضر حول إعطاء وزن متساو للتنمية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية والإستدامة البيئية، وتلبية هذه الأهداف الثلاثة توفر أساساً سليماً لمعالجة نقاط الضعف في الأقتصادات النامية من تخفيف الفقر والبطالة إلى تحقيق الأمن الغذائي، وإلى توزيع أكثر عدالة للدخل، مما يحقق استقراراً مجتمعياً وأمنياً، كما أن الإستخدام الكفء للأصول والموارد الطبيعية من أجل تنوع الأقتصاد الذي يمثل آلية وركيزة أساسية للاقتصاد الأخضر، ويوفر مناعة في وجه تقلبات الاقتصاد العالمي مما يحقق الأستقرار الأقتصادي الغائب عن كثير من مجتمعاتنا.

مشكلة البحث

تأتي مشكلة البحث من الآثار السيئة والسلبية التي يتعرض لها النظام البيئي إضافة إلى انتشار ظاهرة الفقر بشكل مخيف والإحتباس الحراري، كل ذلك استدعى الوقوف عند هذه المشكلة ومحاولة إيجاد الحلول لها عن طريق تخضير الأقتصاد وإعادة غرسة في الطبيعة.

هدف البحث

تهدف الدراسة إلى التعرف على الآثار المتوقعة لعملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر ، وخاصة فيم يتعلق بظاهرتي البطالة والفقر.

doi: 10.25007/ajnu.v6n2a106 |بحث أصيل

فرضية البحث

يفترض البحث أن عملية التحول إلى الإقتصاد الأخضر سوف تؤدي إلى تحسين الوضع الإقتصادي وزيادة الوظائف الخضراء وتخفيض معدلات الفقر وزيادة كفاءة إستخدام الموارد الإقتصادية وتحسين المناخ وتخفيض التدهور البيئي ومن ثم زيادة رفاهية البشر وتحسين الإنصاف والعدالة في توزيع الدخل وثمار التنمية الأقتصادية.

منهج البحث

لغرض بلوغ الهدف المرجو من الدراسة واختبار فرضياتها تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وبالشكل الذي يحقق متطلبات الدراسة والوصول الى نتائج التحليلات .

١. الاقتصاد الأخضر Green Economy

دفع ظهور أزمات عالمية ممتدة ومترابطة خلال العقود الأربعة الماضية إلى إجراء تحليل معمق للنماذج الاقتصادية الحالية ولمدى قدرتها على زيادة الرفاه البشري والمساواة الاجتماعية، وكذلك لعدم الاستدامة المتأصل في طريقة التفكير المتمثلة في ترك الأمور على حالها، والمقاييس التقليدية للأداء الاقتصادي، التي تركز تركيزاً كبيراً على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لا تظهر التفاوتات الاجتماعية المتزايدة والمخاطر والمسؤوليات البيئية المرتبطة بأنماط الاستهلاك والانتاج الراهنة. إذ يستهلك النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر كمية كبيرة من الكتلة الاحيائية تفوق قدرة الأرض على انتاجها بصورة مستدامة، مما يقوض خدمات النظم الإيكولوجية التي تشكل عنصراً رئيسياً من مقومات حياة الفقراء، ويؤدي من ثم إلى إستمرار وتفاقم الفقر والتفاوتات الاقتصادية، كما تسبب هذا النشاط في آثار خارجية، مثل تلوث الهواء وتغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية، تهدد ما للأرض من قدرة إنتاجية على توليد الثروة وضمان الرفاه البشري. (الأمم المتحدة،٢٠١٢، ٢)وقد ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر (Green Economy) إستجابة لهذه الازمات المتعددة، وهو يسعى إلى نقل المجالات التي تركز عليها الاستثمارات العامة والخاصة والمحلية والدولية صوب القطاعات الخضراء الناشئة، وإلى خضرنة القطاعات القائمة وتغيير أنماط الإستهلاك غير المستدامة. وينتظر أن يولد هذا التحول النمو الاقتصادي المستمر اللازم لإيجاد فرص العمل والحد من الفقر إلى جانب تقليل كثافة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد وانتاجها. (المصدر السابق، ٢) ومصطلح الأقتصاد الاخضر جاء أساسًا من الربط بين الأقتصاد والبيئة وما تحتويه من مصادر مثل المياه والأراضي الزراعية والغابات والنفط والهواء وغيرها، يعرف الاقتصاد الأخضراء بأنه نموذج جديد من نماذج التنمية الأقتصادية السريعة النمو، والذي أساسه يقوم على المعرفة للإقتصاديات البيئية والتي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الأقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية على التغير المناخي، والإحتباس الحراري، وهو يناقض نموذج ما يعرف بالاقتصاد الأسود والذي أساسه يقوم على الوقود الأحفوري مثل الفحم والبترول والغاز الطبيعي. إذن الإقتصاد الأخضر يحتوي على الطاقة الخضراء والتي توليدها يقوم على أساس الطاقة المتجددة، بدلاً من الوقود الأحفوري، والمحافظة على مصادر الطاقة وإستخداماتها كمصادر طاقة فعالة، هذا عدا عن أهمية نموذج الأقتصاد الأخضر في خلق ما يعرف بفرص العمل الخضراء، وضمان النمو الأقتصادي المستدام والحقيقي، ومنع التلوث البيئي، والإحتباس الحراري، وإستنزاف الموارد والتراجع البيئي.يطرح المجتمع الدولي اليوم الإقتصاد الأخضر للتغلب على الأزمات العالمية المتزامنة والمترابطة التي شهدها العالم خلال السنوات القليلة الماضية (الأزمة المالية وأزمات الغذاء والمناخ)، وبناء على الأوضاع الراهنة التي يعيشها الإقتصاد العالمي نلاحظ إرتفاع الأصوات الداعية إلى تبني الإقتصاد الأخضر، ويعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأقتصاد الأخضر على أنه الإقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الإجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الطبيعية ويمكن أن ننظر إلى الإقتصاد الأخضر كإقتصاد تقل فيه إنبعاثات الكاربون وتزداد فيه كفاءة إستخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الإجتماعية، وفي الأقتصاد الأخضر يجب أن يكون النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعاً من جانب الإستثمارات العامة والخاصة التي تقلل إنبعاث غاز ثاني أوكسيد الكاربون والتلوث، وتزيد من كفاءة الموارد والطاقة، وتمنع خسارة التنوع البيولوجي والنظام الطبيعي (الإيكولوجي) وتحتاج هذه الإستثمارات للتحفيز والدعم عن طريق الإنفاق العام الموجه، وإصلاح السياسات وتغيير اللوائح، ويجب أن يحافظ مسار التنمية على رأس المال الطبيعي ويحسنه بل ويعيد بناءه من جديد عند الحاجة، بإعتباره مصدراً للمنفعة العامة، وخاصة للفقراء الذين يعتمد أمنهم ونمط حياتهم على الطبيعة .

doi: 10.25007/ajnu.v6n2a106 |بحث أصيل

١.1 القطاعات المعنية بالاقتصاد الأخضر

لقد حددت قمة ريو دي جانيرو في العام (1992) أهم القطاعات التي من شأنها المساعدة التحول الى الإقتصاد الأخضر ، وهذه القطاعات هي :

١. الطاقة المتجددة (Renewable Energy): ويشمل ذلك توليد الطاقة من مصادر متجددة وصديقة للبيئة مثل توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح ومن مساقط المياه والوقود الحيوي والطاقة الجوفية وغيرها.

٢. إدارة النفايات : وذلك من خلال إعادة تدوير النفايات وإستخدامها في محالات شتى، ومعالجة النفايات السامة الملوثة للبيئة.

٣. إدارة الاراضي : وذلك من خلال التوسع في الزراعة العضوية، وإعادة التشجير والاهتمام بالمراعي الطبيعية والاحراج.

٤. إدارة المياه : إعادة استخدام المياه وذلك من خلال معالجة مياه الصرف وإعادة استخدامها في الزراعة، وجمع مياه الأمطار والسيول.

٥. النقل المستدام : وذلك من خلال إيجاد وسائط نقل صديقة للبيئة مثل السيارات التي تعمل جزئياً بالكهرباء، والتوسع في في مجال النقل العام .

٦. الأبنية الخضراء : ويعني ذلك التوسع في البناء بمواد صديقة للبيئة والتي تعمل على تخفيض إستهلاك الطاقة والمياه .

٧. الصناعة : وذلك من خلال التوجه نحو التقانة النظيفة والصديقة للبيئة، إضافة إلى خضرنة الصناعات القائمة.

٨. السياحة : وذلك من خلال التوسع في إنشاء المجمعات السياحية والإكثار من المناطق الخضراء والمسطحات المائية والتي تلطف الجو. (مجدلاني،٢٠١١، ٧).

١,٢ دوافع الإنتقال إلى الأقتصاد الأخضر

هناك أسباب ودوافع متعددة تدعو إلى الانتقال نحو الأقتصاد الأخضر ويمكن إجمال هذه الأسباب بما يلي :

١. الاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية والطاقة .

٢. ضعف مستوى الأقتصاد الكلي وغالباً ما يتمثل بإرتفاع معدلات البطالة وخاصة بطالة الشباب.

٣. التفاوت في المستوى الإجتماعي وخاصة بين الرجال والنساء، وبين المناطق الحضرية والريفية.

٤. التوسع العمراني العشوائي مع تردي ظروف السكن وعدم كفاءة النقل وازدحام المدن.

٥. تدني مستوى ونوعية الأنظمة التربوية والبحوث التي لا تلبي حاجات الأقتصاد.

٦. وجود مشكلات زراعية وبيئية تتمثل في إنعدام الإمن الغذائي والأمن المائي وإنتشار ظاهرة الجفاف والتصحر.

٧. عدم استقرار البيئة السياسية والذي تفاقم بفعل النزاعات الإقليمية والإضطرابات الأمنية والثورات الشعبية.(الكسان،٢٠١٢، ٥).

٢. الوظائف الخضراء Green Job

إن تدهور البيئة الطبيعية وتغير المناخ والإنتقال إلى إقتصاد منخفض الكاربون ومسار النمو المستدام، كلها عوامل تؤثر على العمالة، وتولد فرصاً ومخاطر محتملة على حد سواء، وهكذا فأن القرن الحادي والعشرون يواجه مشكلتين أساسيتين، تكمن أولهما في درء مخاطر تغير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية التي من شأنها تهديد نوعية حياة الأجيال الحالية والمستقبلية، وتتمثل الأخرى في تحقيق التنمية الاجتماعية والعمل اللائق للجميع. وقد أدى الاعتراف بأنه لم يعد من الممكن مواجهة هذة المشكلات كلاً على حده إلى زيادة وعي الوكالات الدولية والحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال والنقابات العمالية والمنظمات البيئية ومنظمات المجتمع المدني إلى أن العمل الذي يعتمد على إستراتيجية النمو أولاً وحماية البيئة لاحقاً لا يعد إستراتيجية مستدامة لا من الجانب الإقتصادي ولا الاجتماعي ولا البيئي .وفي ظل هذة التغيرات البيئية يتجه العالم نحو العمل على نشر وظائف الياقات الخضراء (Green Collar Jobs) كمبادرة وخطة عمل دولية جديدة نحو هذا النوع من الوظائف، ويأمل أن تساهم في تقليص معدلات البطالة في أوساط الشباب، وتخفيف معدلات الفقر، وفي الوقت ذاته حماية النظم البيئية والتنوع الحيوي، وترشيد إستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والمياه من خلال إستراتيجيات عالية الأداء، إلى جانب إرساء إقتصاد خال من الكاربون وتخفيض أو تجنب إنتاج جميع أشكال النفايات والتقليص من التلوث ومصادره إلى مستويات مستدامة. (مجدلاني، مصدر سابق، ٥).ويتم على المستوى العالمي وفي العديد من الدول إعداد سياسات للعمل اللائق التي من شأنها أن تساعد الهيئات المعنية على تحديد الأولويات، وممارسة السياسيات الفاعلة والآليات المؤسسية الناجعة التي من شأنها أن تدعم التنمية المستدامة باستخدام وظائف لائقة في المنشأت المستدامة.

٢,١ مفهوم الوظائف الخضراء

doi: 10.25007/ajnu.v6n2a106 |بحث أصيل

يرتكز في استحداث فرص العمل على ضرورة أن تكون الوظائف الخضراء لائقة، أي إندماج الفوائد البيئية بهواجس العمل التقليدية، مثل الأجور وسلامة العمل والحماية الإجتماعية والصحة وحقوق العمال، وتحديد السياسيات الرامية إلى الترويج لهذا النوع من الوظائف، وتحتاج هذه الإصلاحات إلى استخدام نموذج تنموي جديد يكون أكثر شمولية ومساواة وعدالة وإستدامة من الناحية البيئية .يطلق وصف" وظائف الياقات البيضاء "على الوظائف المدنية التي تتم في المكاتب من دون أعمال ثقيلة كأعمال الإدارة وشؤون الموظفين، أما الوظائف الزرقاء التي تستوجب إرتداء زي خاص للعمل بلون أزرق، وتنصب على العمل اليدوي المهني كالبناء والصيانة والميكانيك والتصنيع، مع وجود الأجر اليومي أو بالساعة، أما " وظائف الياقات الوردية " فتخص المرأة، للعمل في أماكن آمنة ، أثناء الثورة الصناعية والحرب العالمية الأولى.وتعتبر " الوظائف الخضراء " إحدى مقاربات الإقتصاد الأخضرالذي يرتكز مفهومه على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الأقتصادية لدعم واحد أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة. (عشي،٢٠١١، ٣).إن مصطلح الأقتصاد الأخضر مثل مصطلح التنمية المستدامة نفسها ويشمل مجموعة من الأدوات، ويتطلب إستخدام هذه الأدوات شأنها شأن جميع الأدوات الأقتصادية فهماً دقيقاً للسياق الإجتماعي والمؤسسي والسياسي للبلد، والالتزام بالتعليم والتكيف.(الأمم المتحدة،٢٠١١، ٢٥) ويعرف " برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) الأقتصاد الأخضر بأنه نظام من النشاطات الأقتصادية التي من شأنها أن تحسن نوعية حياة الإنسان على المدى الطويل، دون أن تتعرض الأجيال القادمة إلى مخاطر بيئية أو ندرة إيكولوجية خطيرة، وقد أستحدث البرنامج تعريفاً عملياً لهذا المصطلح بأنة الإقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الإجتماعي، مع العناية في ذات الوقت بالحد من المخاطر البيئية وحالات الشح الإيكولوجي . ويقصد بالوظائف الخضراء : تلك التي تكفل تخفيف الأثر البيئي للشركات والقطاعات الإقتصادية وتؤدي إلى تخفيض مستوياته إلى حدود يمكن تحملها، ومن أمثلة هذه الوظائف تلك التي توجد في قطاعات كثيرة من الإقتصاد، كالطاقة وإعادة تدوير المخلفات وفي الزراعة والتشييد و النقل، وكل هذه الوظائف من شأنها أن تساهم في تخفيض إستهلاك الطاقة وحسن إستخدام المواد الأولية والمياة من خلال إستراتيجيات تعمل على تخليص الإقتصاد من الكاربون وتقليل إنبعاث الغازات الدفيئة، وتخفيض أو إزالة جميع أشكال النفايات والتلوث، وحماية وإصلاح النظم البيئية والتنوع البيولوجي. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة،٢٠١١، ٤). وتعرف منظمة العمل الدولية الوظائف الخضراء على أنها : عمل لائق من شأنه أن يخفف من آثار نشاط الشركات والقطاعات الإقتصادية على البيئة وخفضها إلى مستويات مستدامة ، أو أنها عمل يتضمن وظائف تحافظ على البيئة وتعيد تأهيلها، وهكذا تركز الوظائف الخضراء (Green Jobs) على سمات المسؤولية الإجتماعية وحماية البيئة والإستمرارية وعلى التقنيات البديلة وكفاءة إستخدام الطاقة والوعي البيئي، فضلا عن ذلك فهي تتضمن تلك الوظائف التي تساهم في حماية النظم البيئية والتنوع الحيوي، وتخفيف إستهلاك الطاقة والموارد والمياه من خلال إستراتيجيات عالية الكفاءة, وإرساء إقتصاد خال من الكاربون ويعمل على تجنب إنتاج كل أشكال النفايات والتلوث وبشكل دائم. (الأمم المتحدة،٢٠١١، ١). يشكل التغير المناخي التحدي الأساسي الذي يواجه التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين، والتهديد الأكبر لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة بحلول سنة (٢٠١٥)، ومواجهة ذلك يتطلب تحولات إجتماعية وإقتصادية وبيئية رئيسية مترابطة فيما بينها. وفي إطار مواجهة المشكلات البيئية إكتسبت هذه الأخيرة المزيد من الأهمية في إطار المناقشات العالمية سيما منذ العقدين الأخيرين من القرن الماضي، أي منذ أن أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة (١٩٨٢) اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية والمعروفة بأسم (لجنة برونتلاند) لتتولى دراسة العلاقة بين البيئة والتنمية. وبعد خمس سنوات نشرت هذه اللجنة تقريرها المعنون مستقبلنا المشترك، الذي عرف التنمية المستدامة بوصفها التنمية التي تفي بأحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بأحتياجاتها هي الأخرى، وقد أوضح التقرير الترابط الوثيق بين البيئة والتنمية بما ذكره أن البيئة هي حيث نحيا، وأن التنمية هي كل ما نفعله سعياً إلى تحسين مصيرنا في هذا المستقر، والإثنتان لا إنفصام بينهما.(منظمة العمل الدولية،٢٠٠٩، ١٠). وقد إكتسب مفهوم التنمية المستدامة مزيداً من الإهتمام خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والذي عقد سنة (١٩٩٢) في ريو دي جانيرو في البرازيل، حيث أصدرت الحكومات في هذا المؤتمر إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وإعتمدت جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الذي تضمن برنامجاً لإجراءات العمل المرغوب في إتخاذها خلال هذا القرن. وأثناء المدة نفسها صدر منشوران من البحوث الجامعية، الأول هو مخطط تفصيلي للأقتصاد الأخضر الذي سلط الضوء على الترابط بين الإقتصاد والبيئة بإعتباره وسيلة للمضي قدماً في فهم التنمية المستدامة وتحقيقها. والثاني هو الأقتصاد الأخضر الذي إهتم بالعلاقة بين الاقتصاد والبيئة في إطار أوسع، وأكد على أهمية العلاقة بين البشر والعالم الطبيعي. ومع أن هذين المنشورين طرحا لأول مرة هذا المفهوم فإن الإقتصاد الإخضر لم يحظ بالإهتمام الدولي إلا بعد مرور نحو عشرين عاماً من هذا التاريخ. وقد أسهم النظام الأقتصادي السائد في القوة الدافعة التي إكتسبها مبدأ الأقتصاد الأخضر كما أدى إلى زيادة الإحساس بالإرهاق من الأزمات العديدة المتزامنة وإنهيار الأسواق الذي حدث أثناء العقد الأول من الألفية الجديدة، بما في ذلك الأزمة المالية لسنة (٢٠٠٨)، وفي نفس الوقت ظهور دلائل متزايدة على وجود نظام أقتصادي جديد، نظام لا يكون الوصول إلى الثراء المادي فيه على حساب تنامي المخاطر البيئية وندرة الموارد الطبيعية والمفارقات الإجتماعية. وعلى الرغم من البحوث التي أجريت في هذا المضمار على الأبعاد البيئية والإقتصادية للتغير المناخي إلا أنها إتسمت بضعف معالجتها للأبعاد الإجتماعية، سيما تأثير هذه الظاهرة على عنصر العمل، وإتساقاً مع تجاهل البعد الإجتماعي للتغير المناخي والتدهور البيئي وأمام الإهتمام المتزايد بهذا الجانب يشهد مفهوم الإنتقال العادل إهتماماً من قبل الإتحاد الدولي لنقابات العمال

doi: 10.25007/ajnu.v6n2a106 |بحث أصيل

خلال السنوات الأخيرة من العقد الأول للقرن الحالي سيما في أعقاب الأزمة المالية العالمية بإعتباره الأداة التي تسهل الإنتقال إلى مجتمع أكثر إستدامة، وتبين قدرة الإقتصاد الأخضر على إستدامة الوظائف اللائقة وفرص كسب العيش للجميع. ويستند في ذلك إلى مفهوم التنمية المستدامة الذي ينطلق من الحاجة إلى تقاسم عادل لأعباء التحديات البيئية بما فيها التغير المناخي والسياسات التي تعمل للحد منه.(منظمة العمل الدولية،٢٠١١، ٢٠). ومن بين المبادرات التي ترتبت على مفهوم الإنتقال العادل والتي تعمل على معالجة الآثار الناجمة عن التغير المناخي والتدابير الهادفة إلى الحد منه وتكييفه على مستوى الصناعات والوظائف والعمال، مبادرة الوظائف الخضراء التي أطلقتها منظمة العمل الدولية (٢٠٠٧) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة الدولية لأرباب الأعمال والإتحاد الدولي لنقابات العمال وقد أثمرت جهود الشركاء الأربعة في هذه المبادرة إصدار تقرير بعنوان الوظائف الخضراء : نحو العمل اللائق في عالم مستدام أقل إنتاجاً للكاربون، وهذا البرنامج العالمي ينشط حاليا في (١٥) بلداً عضواً. فضلا عن ذلك وإستجابة للأزمة المالية التي إجتاحت العالم في عام (٢٠٠٨) إعتمدت منظمة العمل الدولية في عام (٢٠٠٩) الميثاق العالمي لفرص العمل الذي يهدف إلى تدعيم الإنتعاش الأقتصادي وإستحداث فرص العمل مع الإعداد لإقتصاد عالمي أكثر إستدامة وعدلاً وتوازناً . وهكذا تعتبر الوظائف الخضراء حلاً لمشكلة التغير المناخي والتدهور البيئي، لأنها تعمل على التنسيق بين أهداف الحد من الفقر وتلك الخاصة بتخفيض مستويات إنبعاث الغازات الدفيئة، وتحسين البيئة الطبيعية من خلال إستحداث وظائف لائقة للسكان. أي أن الهدف الأول الحد من الفقر والهدف السابع الإستدامة البيئية ضمن أهداف الألفية الثالثة للتنمية، وهما هدفان متكاملان .(المصدر السابق، ٢١).

٢,٢ إمكانية استحداث الوظائف الخضراء

أسفر عقد العديد من المؤتمرات الدولية إحداث مزيداً من الصقل على تعريف التنمية المستدامة وأهدافها المنشودة وكان من أبرزها، مؤتمر قمة الأرض للألفية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. عقد مؤتمر قمة الألفية في نيويورك عام (٢٠٠٠) وأدى إلى إعتماد الجمعية إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي شكل الأساس الذي ارتكزت عليه أهدافها الإنمائية، وهي مجموعة تتكون من ثمانية أهداف دولية محددة الزمن وذات صلة وثيقة بالتنمية المستدامة. وقد جدد قادة العالم إلتزامهم بإعلان الألفية في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبيرغ (٢٠٠٢) في جنوب أفريقيا.(تقرير قمة جوهانسبيرغ،٢٠٠٢، ٤). توجد ملايين من الوظائف الخضراء في جميع أنحاء العالم، ويمكن إيجاد ملايين أخرى إذا توفر الاستثمار والدعم السياسي وتطوير المهارات في هذا المجال. ويتوقع أن يؤدي التحول إلى إقتصاد أخضر منخفض الكاربون ومستدام عن نمو في هذا النوع من الوظائف، ويحدث التوازن بين البلدان والقطاعات بحسب مدى إستحداثها للوظائف الخضراء أو تعويض الوظائف الموجودة، وهكذا يمكن أن تكون الوظائف الخضراء بمثابة جسر يربط بين القضاء على الفقر المدقع والجوع وتحقيق الإستدامة البيئية حسب أهداف الألفية (الهدف الأول والسابع من الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة)، وتوصلت مجموعة من البحوث إلى أن تخضير المنشآت بإستحداث الوظائف الخضراء في سياق هذه العملية سوف تسهم في التخفيف من معدلات البطالة وتحقيق إستدامة بيئية في الوقت ذاته. (مجلة العمل الدولية،٢٠٠٩، ٢٥). وتبين التجارب التي أجريت في بعض البلدان أن الإنتقال إلى الوظائف الخضراء يمكن أن يسهم في جودة الإستخدام سيما في قطاعات النفايات والتدوير، التي تستخدم أصلا عشرات الملايين من العمال في العالم (١% من سكان المناطق الحضرية في البلدان النامية وفقاً لإحصاءات البنك الدولي) والتي يتوقع لها أن تتنامى، أو ليشمل وظائف تحافظ على البيئة أو تعيد تأهيلها، مثل الوظائف التي تحمي النظم الطبيعية (الإيكولوجية) والتنوع البيولوجي وتقلص من إستهلاك الطاقة والمواد والمياه عبر اللجوء إلى إستراتيجيات ذات فعالية عالية. بالإضافة إلى تلك التي تحقق إقتصاداً خالياً من الكاربون، وتخفض مستوى النفايات والتلوث إلى الحد الأدنى المطلوب أو التخلص منها. إن برنامج الوظائف الخضراء فاعل حالياً في عدة دول وقطاعات في كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، وتتراوح مبادرات هذا النوع من الوظائف بين دعمها في مجال الوقود الإحيائي والإسكان الإجتماعي في البرازيل وفي الزراعة المستدامة والسياحة البيئية في كوستاريكا، وفي توليد الوظائف الخضراء في قطاع البناء في جنوب أفريقيا، وتدعيم تنظيم المشاريع الخضراء من قبل الشباب في كينيا وتنزانيا وأوغندا، وبين دعم إستحداث فرص العمل الخضراء في مجال الطاقة والحراجة والصناعة الثقيلة وإعادة التدوير في الصين وفي تحقيق التنمية المحلية والطاقة المتجددة في الهند. وتقوم منظمة العمل الدولية بأجراء دراسة عالمية تعتمد فيها على دراسات الحالة لعدد من الدول لتقيم المهارات المطلوبة في مجال إستحداث " الوظائف الخضراء " في قطاعات مختلفة، وإصدار توصيات حول السياسة الخاصة بتنمية المهارات وإستراتيجيات التدريب. ودعمها لهذا المسار أطلق " المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية عدداً من المبادرات الخاصة بالوظائف الخضراء على مستوى السياسات والمراحل النهائية والتي من شأنها أن تسهم في إستحداث فرص العمل ، وتحقيق الإستدامة البيئية والحد من الفقر في هذه البلدان. في سوريا مثلاً، تعاون المكتب الإقليمي للدول العربية مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك الخاص بتنمية المجتمع لتحقيق أهداف التنمية للألفية، بهدف دعم الوظائف الخضراء في قطاع الطاقة الشمسية عبر تنمية مهارات الشباب في بعض القرى الأكثر فقراً في البلاد. وفي قطاع غزة، عملت منظمة العمل الدولية مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين منذ سنة (٢٠٠٩) على إستحداث الوظائف الخضراء من خلال بناء المساكن الآمنة والملائمة للبيئة، وتوفير فرص عمل للسكان الأكثر فقراً. وتهدف المنظمة إلى الإستفادة من المعرفة التي يتم تطويرها والدروس

المستخلصة في إطار مشاريعها المستمرة لتوسيع برنامج الوظائف الخضراء في الدول التي تم فيها تجربة هذا البرامج وتوسيع نطاقه ليشمل بلدان أخرى في المنطقة. (الأسكوا، ٢٠١١، ٢).

٣. الإقتصاد الأخضر يهدف إلى التخفيف من حدة الفقر

إن الاستراتيجية التي تعنى بالإقتصاد الأخضر يمكن أن تسهم في تحقيق النمو الأخضر وأن تعود بالنفع على البيئة من خلال إستحداث الوظائف الخضراء لتجديد رأس المال الطبيعي وصيانته، ومن ثم التخفيف من حدة الفقر. وثمة العديد من القطاعات الإقتصادية التي تهتم بتخفيف وطأة الفقر والإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر. إن حوالي ثلاثة أرباع سكان العالم الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم يعتمدون في معيشتهم على البيئة، وفي الوقت ذاته فإن تغير المناخ يسهم في تفاقم أزمة البطالة التي تتفاقم في أوساط الشباب على الرغم من الجهود المبذولة من طرف حكومات الدول والشركاء الإجتماعيين للتخفيف من حدة هذه الظاهرة، إذ سيبلغ عدد الأشخاص الذين هم في سن العمل من جيل الشباب خلال العقد الثاني من القرن الحالي مليار شخص . ويعد الفقر المستديم أكثر صور إنعدام العدالة الإجتماعية وضوحاً، لما له من علاقة بعدم تساوي فرص التعليم والرعاية الصحية، وفرص الدخل وتامين حقوق الملكية . ومن الخصائص الأساسية للإقتصاد الأخضر أنه يسعى إلى توفير الفرص المتنوعة للتنمية الإقتصادية والتخلص من الفقر دون إستنفاذ الموارد الطبيعية للدولة. ويعتبر هذا ضرورياً بصورة خاصة في الدول منخفضة الدخل، حيث تمثل سلع وخدمات النظام الطبيعي (الإيكولوجي) أحد أكبر مكونات سبل العيش للمجتمعات الريفية الفقيرة. وحيث توجد النظم الطبيعية وخدماتها شبكة أمان تحمي من الكوارث الطبيعية والصدمات الإقتصادية. (١٦). ويوفر الإقتصاد الأخضر سبلاً لزيادة القدرة على خفض الفقر وعدم المساواة داخل البلدان وعبرها إلى الحد الأقصى، وستوفر الإستثمارات الخضراء في قطاعات محددة فرص العمل والإنتاج وتنظيم المشاريع. وتشمل هذه القطاعات قطاعات يرجح إلى حد كبير أن توفر للفقراء سبل المعيشة مثل الزراعة وصيد الأسماك والغابات والموارد الطبيعية الأخرى، فضلا عن الى التشييد والهياكل الأساسية للنقل وقطاعات أخرى حضرية في الأساس وقطاعات تكون فيها العمالة غير الماهرة واليدوية مهمة . (الشبكة العربية للأمن الانساني،٢٠١١، ١١). وهناك إرتباط واضح بين تخفيف حدة الفقر والإدارة الناجعة للموارد الطبيعية والنظم البيئية وتوفر خدمات النظام الإيكولوجي، على سبيل المثال بين (٤٧% و ٩٠ %) مما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي للفقراء، وفي البرازيل والهند وإندونيسيا ساهمت القطاعات القائمة على الموارد الطبيعية مثل الزراعة ومصائد الأسماك والغابات بما يقدر بـ (٦% و ١٧% و ١١%) على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي في عام (٢٠٠٥). بيد أنه عند قياس الجزء الكامل من مساهمة خدمات النظام الإيكولوجي في إجمالي دخل الفقراء وجد أنه يمثل (٩٠% و ٧٥% و ٤٧%) على التوالي من إجمالي حجم النشاط الإقتصادي للفقراء، الذي يشمل الأنشطة النقدية وغير النقدية في هذه البلدان. وليس هناك داعي للمبالغة في تقدير أهمية الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر بالنسبة لأولئك الأكثر إعتماداً على الموارد الطبيعية. ويمكن للإستثمار في رأس المال الطبيعي كمصدر للنمو الإقتصادي والرفاهية أن يعالج مشكلة الفقر بأشكاله المختلفة، وليس فقط الفقر في الدخل، وذلك من خلال توفير الغذاء والرعاية الصحية.(الأمم المتحدة،٢٠١٢، ١١). وثمة مساهمة أخرى مهمة يمكن للإقتصاد الأخضر أن يقدمها للفقراء وهي تأمين الحصول على طاقة نظيفة وموثوقة. وتشير دلائل متزايدة إلى أن ضمان تمتع الفقراء بالحصول على الطاقة يمكن أن تنتج عنه فوائد ذات أبعاد متعددة تتراوح من نتائج مهمة تتعلق بالدخل والتعليم والصحة إلى رفاه المراة. وعلى نحو متزايد تثبيت أنظمة توليد الطاقة خارج نطاق شبكة التوزيع التي تستخدم موارد متجددة أنها تمثل حلاً عملياً لتزويد المناطق الريفية في البلدان النامية بالكهرباء. علاوة على ذلك فأن توسيع نطاق الكهرباء الريفية على هذا النحو يمكن أن يساعد في تعزيز الروابط بين الأنشطة الزراعية والأنشطة غير الزراعية في المناطق الريفية مما يحفز التنمية ويقلل من حدة الفقر . وعلى نحو مماثل فإن الإستثمار المتواضع في تخضير الزراعة وتحسين الإنتاجية الزراعية يمكن أن تكون له آثار كبيرة على الرفاهية، ويعتمد زهاء (٢,٦) مليار شخص على الزراعة كمصدر للدخل تعيش الغالبية العظمى منهم في مزارع صغيرة وفي مناطق ريفية على أقل من دولار واحد في اليوم، لذلك فأن زيادة الإنتاج الزراعي مع تحسين خدمات النظام الإيكولوجي (التي يعتمد عليها الفقراء بصورة مباشرة للحصول على الدخل والغذاء)، يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في خفض مستوى الفقر، وعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن كل زيادة بمقدار(١٠%) في الغلة الزراعية يصحبها إنخفاض بنسبة (٧%) في مستوى الفقر في أفريقيا وأكثر من (٥%) في آسيا، كذلك تشير الدلائل إلى أن تطبيق الممارسات الزراعية الخضراء قد أدى إلى زيادة الغلة إلى ما بين (٥٤%) و (١٧٩%) خصوصاً في المزارع الصغيرة. (المصدر السابق،١١). وعلى نطاق عالمي فأن إعادة توزيع فوائد النمو الإقتصادي من خلال توفير خدمات عامة عادلة وعالية الجودة، مثل الرعاية الصحية والماء والصرف الصحي والحماية الإجتماعية، يعزز مهارات وإنتاجية الفقراءالذين يمكنهم بدورهم المساهمة في النمو عند تزويدهم بالأصول والموارد التي تسمح لهم بالمشاركة على نحو فعال في عملية التنمية. إن التركيز الفعال على النساء والأشخاص المعزولين إجتماعياً والمجموعات السكانية التي يصعب الوصول إليها الذين قد يحتاجون لمساعدة خاصة للحصول على فرص العمل والخدمات الجيدة، قد يكون له آثار هامة مضاعفة تؤثر بشكل إيجابي على العديد من أبعاد الرفاهية. فعلى سبيل المثال تميل الأمهات المتعلمات إلى أن يكون لديهن أطفال يتمتعون بتغذية وتعليم أفضل. ولذلك فأن الإستثمار في رأس المال البشري هو عنصر هام من عناصر

الإستثمار في الإقتصاد الأخضر الشامل.(الامم المتحدة، مصدر سابق،١٢). وهكذا يمكن أن تكون الوظائف الخضراء بمثابة جسر يربط بين القضاء على الفقر المدقع والجوع وتحقيق الإستدامة البيئية حسب أهداف الالفية (الهدف الأول والسابع من الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة) وتوصلت مجموعة من البحوث إلى أن تخضير المنشات بإستحداث الوظائف الخضراء في سياق هذه العملية سوف تسهم في التخفيف من معدلات البطالة وتحقيق إستدامة بيئية في الوقت ذاته.

٤. إمكانية تطبيق الاقتصاد الأخضر في العراق

من خلال ما تقدم من مباحث نتوصل إلى حقيقة مفادها إمكانية تطبيق الإقتصاد الأخضر في العراق، حيث يمتلك العراق كل المقومات المالية والبشرية والطبيعية التي تجعله قادراً على تطبيق هذا النموذج، ومن خلال سردنا لأهم القطاعات المعنية بالإقتصاد الأخضر نرى العراق يمكنه إستخدام الموارد المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية، بدلاً من الإعتماد على النفط في هذا المجال، حيث أن للعراق مناخا قاريا تجعل معظم أيام السنة فيه مشمسة، وبالإمكان إستخدام الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء وخاصة في المحافظات الوسطى والجنوبية، ومن الأمور التي تدعو إلى نجاح هذا الموضوع في العراق، فإن هناك تجارب ناجحة في المنطقة العربية ومن أهمها تجربة المدينة النموذجية (مصدر) في الإمارات العربية المتحدة والتي يتم فيها توليد الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية، والتي تزود المدينة بالطاقة اللازمة لكافة النشاطات والفعاليات الإقتصادية للمدينة، وهناك أيضاً مشروع قرية (قعوي) في اليمن لتوليد الكهرباء النظيفة، حيث يتم توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية بسبب وعورة المنطقة والتي تحول دون وصول الكهرباء اليها بالطرق التقليدية، (رلى مجدلاني) وفي مجال إدارة وتدوير النفايات يمكن تطبيق ذلك في العراق الأمر الذي سوف يؤدي إلى التخلص من هذه النفايات والإستفادة منها في مجلات متعددة بعد إعادة تدويرها، وهناك دول عديدة تقوم بإنتاج الطاقة من النفايات مثل تركيا والبرازيل. (مجدلاني،٢٠١١، ٤). وفي مجال إدارة الأراضي يمكن للعراق العمل في هذا المجال بشكل فعال وذلك من خلال إعادة تنشيط القطاع الزراعي وإستخدام التقنيات النظيفة في الإنتاج الزراعي، إضافة إلى إعادة تشجير الأراضي والإكثار من المساحات الخضراء والتي تعمل على تحسين المناخ، وتقليل تلوث الهواء من خلال إمتصاص ثاني أوكسيد الكاربون من الجو. وفي مجال إدارة المياه يمكن أن يقوم العراق بعمل كبير وذلك من خلال إعادة استخدام المياه المعالجة، وجمع مياه الأمطار والسيول من خلال إقامة السدود والخزانات لغرض التغلب على أزمة المياه والتي تلوح في الأفق. ومما يساعد على نجاح تطبيق نموذج الإقتصاد الأخضر في العراق هو إمتلاك العراق لوسائل التمويل اللازمة للتحول إلى الإقتصاد الأخضر، وذلك من الإيرادات النفطية والتي يتوقع لها أن ترتفع هذه الإيرادات مستقبلاً بسبب التوسع في الإنتاج النفطي، إضافة إلى ذلك يمكن للعراق تشجيع الإستثمار الخاص سواء المحلي أو الإستثمار الأجنبي في مجال الإقتصاد الأخضر، وذلك من خلال منح التسهيلات التي تشجع الإستثمار في هذه القطاعات، ومن المعروف أن عملية التحول إلى الإقتصاد الأخضر سوف ينتج عنها فرص عمل كثيرة والعراق بحاجة إلى إستحداث فرص العمل لغرض تخفيض وإمتصاص البطالة والتي تقدر في العراق بحدود (١١,٩%) لسنة (٢٠١٢) يضاف إلى ذلك أعداد كبيرة ممن يعملون في مؤسسات الدولة والتي تضم أعداداً كبيرة يمكن أن نطلق عليها بالبطالة المقنعة ويمكن إيجاد فرص العمل لهم من خلال آليات التحول إلى الإقتصاد الأخضر.(مرزا، ٢٠١٢، ٦). ومن جانب آخر فإن الإقتصاد الأخضر يعمل على تخفيض نسبة الفقر وذلك من خلال توفير فرص العمل، فضلا عن تقديم خدمات الصحة والتعليم والطاقة والمياه وما إلى ذلك، وبإمكان العراق الإستفادة من الإقتصاد الأخضر للقضاء على ظاهرة الفقر التي تقدر حالياً بحدود (١٩%) وهي نسبة مرتفعة، والنسبة الأكبر من الفقراء هم من سكان الريف والذين تضرروا بشكل كبير في السنوات الماضية من مواسم الجفاف، فضلا عن افتقار القرى للخدمات التي تساعدهم على تحسين نوعية حياتهم.(الجهاز المركزي للاحصاء،٢٠١٤، ١٣).

الاستنتاجات

١. نستنج من خلال ما أكدت عليه كل المؤتمرات الدولية ، والتجارب الدولية أن عملية التحول إلى الإقتصاد الأخضر تستلزم إستحداث وظائف خضراء لغرض تخضير الإقتصاد، وجعله صديقاً للبيئة، وهذا الأمر سيؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة ستعمل على توظيف العاطلين عن العمل وبالنتيجة تخفيض نسبة العاطلين عن العمل.

٢. أن عملية التحول إلى الإقتصاد الأخضر سوف تؤدي إلى تخفيض نسبة الفقر وذلك من خلال إرتفاع دخول الفقراء، فضلا عن حصولهم على خدمات جيدة كالصحة والتعليم والمياه الصالحة للشرب والطاقة النظيفة تساعدهم على تحسين نوعية حياتهم .

٣. في ضوء ما يمتلكه العراق من إمكانيات بشرية ومالية وموارد طبيعية فإن إمكانية تحول الأقتصاد العراقي إلى الإقتصاد الأخضر ممكنة. وسوف تؤدي إلى تحسين الأداء الإقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض نسبة البطالة والفقر في العراق، فضلاً عن تحسين الوضع البيئي وإستدامة الموارد الطبيعية. والحفاظ على فرصة الأجيال القادمة في العيش برفاهية.

doi: 10.25007/ajnu.v6n2a106 |بحث أصيل

المقترحات

١. في ضوء التجارب الناجحة لمشاريع الإقتصاد الأخضر في البلدان العربية نقترح إنشاء مشاريع لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وخاصة في المناطق النائية، مما يؤدي إلى تحسين حياة الناس في تلك المناطق وبالتالي إيقاف الهجرة إلى المدن والتي أصبحت مكتضة وأصبح العبء على الخدمات فيها كبيراً .

٢. نقترح قيام الدولة بدعم المشاريع الصغيرة للمزارعين والتي تعمل بتقانة نظيفة والتي تستخدم فيها وسائل السقي الحديثة، لغرض الإستفادة القصوى من الأرض والمياه وعدم الإسرف في مياه السقي، في ظل أزمة المياه والتي هي أساساً أزمة إقليمية ودولية .

٣. نقترح أن تقوم الدولة بتشجير الأراضي لغرض منع ظاهرة التصحر من التوسع، إضافة إلى توفير حزام أخضر حول المدن، والغرض منه تلطيف الجو أولا وثانياً تخفيض نسب التلوث .

٤. نقترح قيام الدولة بإعادة نظام النقل الجماعي إلى المدن الكبيرة، لغرض تخفيض نسبة التلوث فضلا عن تخفيف ظاهرة الزحام المروري، كما نقترح تنشيط النقل بواسطة السكك الحديدية والتي تعمل بالطاقة النظيفة .

المصادر

أولاً : البحوث

١. أحمد خضير،الشبكة العربية للأمن الأنساني ، الاقتصاد الأخضر،مسارات بديلة الى التنمية المستدامة، https://arabhumansecuritynetwork.files.wordpress.com .

٢. رلى مجدلاني ،ادارة التنمية المستدامة والانتاجية ، الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغرب أسيا (الاسكوا) ،٢٠١١ ،متاح على الموقع الالكتروني: www.google.iq/url?sa=t&rct=j&q=Fcss.escwa.org

٣. صليحة عشي ، اعتماد الوظائف الخضراء في توظيف الشباب وتحقيق التنمية المستدامة ، الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر .

٤. علي مرزا ، عدد العاملين في الدولة ومعدل البطالة ، ٢٠١٢ ، متاح على الموقع الالكتروني: htt://iraqieconomists.net/ar/ .

٥. وسيم وجيه الكسان ، الاقتصاد الاخضر واليات تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر ، جامعة عين شمس.

ثانياً : التقارير

١. الأمم المتحدة ، مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة ، الأقتصاد الأخضر ، الدورة الاستثنائية الثانية عشر لمجلس الادارة ،المنتدى البيئي الوزاري العالمي ،نيروبي،٢٠١٢.

٢. الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة، التقدم المحرز حتى تاريخه والثغرات المتبقية في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية في ميدان التنمية المستدامة، وتحليل المواضيع المطروحة في المؤتمر،٢٠١١، A/CONF.216/PC/2.

٣. الأمم المتحدة ، مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة ، الدورة السادسة والعشرين لمجلس الادارة ، المنتدى البيئي الوزاري العالمي نيروبي ، قضايا السياسات العامة : قضايا السياسات الناشئة ، الاقتصاد الاخضر ، نيروبي ٢٠١١ ، UNEP/GC.26/17Ladd.

٤. الامم المتحدة ، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة الامم المتحدة ، اعتماد الوظائف الخضراء لتعزيز توظيف الشباب في ست من القرى السورية المئة الاشد فقرا في محافظة حلب ، بيروت ٢٠١١ .

٥. الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، منظمة العمل الدولية ، المنظمة الدولية لارباب الاعمال والاتحاد الدولي لنقابات العمال ، الوظائف الخضراء : نحو العمل اللائق في عالم مستدام اقل انتاجا للكربون ، ٢٠٠٩ .

٦. الأمم المتحدة ، منظمة العمل الدولية المكتب الاقليمي للدول العربية ، تقييم الوظائف الخضراء في لبنان ،التقرير التوليفي ، مكتب الأمم المتحدة ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ٢٠.

٧. تقرير مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة ، جوهانسبيرغ ،جنوب افريقيا ،٢٠٠٢ ،منشورات الامم المتحدة رقم A.O3 .

٨. منظمة العمل الدولية ،مجلة العمل الدولية ، العدد ٢٥، ٢٠٠٩، ص١٠.

الأمم المتحدة ، المكتب الاقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، لغربي آسيا (الاسكوا) مبادرة الوظائف الخضراء في الدول العربية،٢٠١١.

٩. الجهاز المركزي للاحصاء ،٢٠١٤، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق،قسم احصاءات البيئة ، بغداد ، العراق.

بحث أصيل | doi: 10.25007/ajnu.v6n2a106